



وصف بيان حزب الله الاتفاق النووي الإيراني مع دول الخمسة زائد واحد بأنه «انتصار نموذجي وإنجاز عالمي نوعي تضيفه الجمهورية الإسلامية إلى سجلها المشرق بالانتصارات والإنجازات».

وينقض هذا الوصف الانتصاري وقائع المفاوضات و نتيجتها الرئيسية المتمثلة بأنه اتفاق موقت يفترض أن يكون منطلقاً لاتفاق نهائي تراجع قيادات الجمهورية الإسلامية بنتيجته عن تصنيع السلاح النووي مقابل تفكيك العقوبات التي تخنقها وتطبيع علاقاتها بالغرب من دون استبعاد إمكانية بنائها تعاوناً مميزاً مع «الشيطان الأكبر» إذا استطاعت العودة إلى صفة دولة-أمة عادية وانفك من قيدها الأيديولوجي الجهازي.

والنتيجتان لا تبرّرا إذا تحققتا مستقبلاً انتصارياً من هذا النوع بقدر ما تنبئان بعكسها.

ولذلك فإن الانتصارية المذكورة ليست مجرد هجمة إعلامية لغرض دفاعي بوجه مجهول قادر ما قد تكون استثماراً في حسم صراعات حزب الله «اللبنانية» التي يُعتبر السلاح والشحن الدعوي المذهبي أداته الرئيسية لخوضها بدل مراجعة استراتيجيةه اللبنانية - السورية. وهي الوجهة التي تكشفها مؤشرات أخرى في سلوكه:

من الإصرار على دفن «إعلان بعبدا» بمجمله وخصوصاً لجهة وقف تدخله العسكري في سورية إلى عرقلة تشكيل الحكومة العتيدة عبر التمسك بشرطِ الثالث المعطل ومعادلة «الجيش والشعب والمقاومة» وصولاً إلى تكثير التهديدات ضد معارضيه وتظاهرات القوة والتصلب في المواقف الداخلية-الإقليمية التي طبعت احتفالاته بمناسبة ذكرى عاشوراء هذا العام بما في ذلك الظهور الشخصي المتكرر لأمينه العام.

بل إن المؤشرات توحى بأن الحزب وارتقاباً لنتائج التراجع الفعلى للقوة الإيرانية وضعف حظوظ الحليف السوري بالبقاء

كفة دعم وكم مر عضوي للعون والنفوذ الإيرانيين هو بمعرض التحضير لهجمة استباقية تستهدف خلق أمر واقع جديد في لبنان على الصعيدين السياسي والمؤسسي- الدستوري يطأول التوازنات الطوائفية ومنظومة علاقتها وأشكالها في الصميم. والحال أن الحزب يرى في فائض قوته وجاهزيتها العملانية لممارسة العنف ما يغريه باختيار سبيله.

فاللبنانيون لا يقاربون قضايا اجتماعهم السياسي ودولتهم بشروط وأدوات متساوية ليصبح القول بوجود تنافس فعلي بينهم. وبالعكس فإن أولى سمات المشهد اللبناني هي تصاعد الاختلال العضوي في نسبة القوى المسلحة لصالحه خصوصاً بعد ضمور الجماعات الإسلامية «المنافسة» وتحول عناصر منها إلى عنفٍ عددي يستحيل على معارضة 14 آذار مسايرته. ذلك ما يفسّر تمكّن الحزب من ممارسة خطٍ هجومي ثابت تولّ كسر محركات ومعادلات السياسة اللبنانية واحدة تلو الأخرى منذ حرب 2006.

تمكّن لا يعود إلى عامل خارجي كمي مضاد وحسب بل أيضاً لقدرته على توظيف ديناميكية الاختلال الأصلي من جهة وإلى نوع علاقته بهذا الخارج من جهة أخرى وإلى اندراج نشاطيته في استراتيجية التحول إلى قوة الجسم والقرار الفعلى في لبنان والتي يشكل الانفتاح على التحالفات عنصر تسهيلٍ شكليٍّ واعٍ لها وليس تعبيراً عن قناعة حقيقة بالتعديدية.

هذا ما عانينا في كل تجارب التسakan السياسي والحكومي مع حزب الله منذ لحظة انسحاب القوات الأسدية. ويمكن الآن مع بعد الزمني اعتبار أن عملية 2006 التي تذرعت بها إسرائيل لشن عدوان واسع على لبنان إنما تمت في سياق الخط الهجومي والعودة إلى اليابس لتحقيق شروط الهيمنة المنفردة على لبنان.

إذ كانت في الحسابات الأصلية وسواء أسفرت عن رضوخ لمطلب تحرير الأسرى أو احتمال حرب إسرائيلية عملية لإعادة الدخول في المشهد السياسي من باب السلاح والقوة والتنظيم العسكري في دولة شديدة الهشاشة بعد ثلاثة عقود من الحروب والوصایات، والاستثمار في الصراع العربي - الإسرائيلي وإعادة ربطه بالمحور الصانع - الداعم للحزب بعد تعديل الموازين داخله لصالح المركز الخميني في طهران والخروج من الوضعية الدفاعية التي أوقعه فيها «أربع بيروت» وانسحاب القوات الأسدية وإنشاء لجنة التحقيق والمحكمة الدوليين.

استفاد الحزب من التفكير السائد لدى كثيرين من خصومه بأن مشاركته في الحكم ستكون طريقاً إلى «لبننته» واندراجه في النظام اللبناني وآلياته وقواعد الجوهرية استناداً إلى الاستحالة المنسوبة إلى مشروعه وإلى «جازبية» النظام بسلبياته «الإيجابية» وخصوصاً التعديدية الطائفية التي كان يمكن بنظرهم أن تضمن استقراراً مضاداً للتغيير لصالح أي طرف عبر آليات التعطيل المتبادل للأكثريات/ الأقليات فضلاً عن رイوع التحاصلية والفساد وتشظي الجسم الاجتماعي المما دون مذهبي والفردانية الجامحة.

لكن كل ذلك بدا من دون طائل. إذ تعامل الحزب مع كل تراجع يبيده خصومه - كما في التحالف الرباعي ثم بعد 7 أيار (مايو) 2008- بأمل تغيير عقليته وأو شروط الاصطفاف «الوطني» إلى مربح تراكمي في سياسة الهيمنة التي وإن كانت قد هجرت خطاب بناء «الجمهورية الإسلامية» إلا أنها كما تبيّن لاحقاً لا تخشى استدخال مفهوم جواز الحكم الأقلوي المُعطى بأكثريّة مُذعنّة في سياساته الفعلية.

وتورطه في سوريا اليوم بالقتال إلى جانب النظام الأسدية ليس في أحد وجهه سوى تطبيقٍ فظ لهذا المفهوم. أما أوجهه الأخرى فلا تفعل غير تأكيده.

فحزب الله يضع نفسه فوق وتحت النطاق الوطني في وقتٍ واحد. إذ هو يرتبط بمشروعٍ أفقه استباعي في إطار المركزية الإيرانية للمشروع الخميني وولاية الفقيه التي تشكل مرجعيته العليا. كما أنه بالمعنى نفسه ينطلق من هويةٍ ما دون وطنية بوصفه تجمعاً لعصبية مذهبية.

وهذا التأرجح بين الموضعين و «الهويتين» لم يُتح ويصعب أن يتبع خلاصة وطنية بقدر ما يدفعه إلى قلب آليات التوتر السنّي الشيعي وفرض نظام الحرب الأهلية المُضمرة.

الإشكال أن المعارضين التقليديين لهيمنة الحزب الخميني مجردون من قوة مسلحة ومركزية موازية وأن الحزب العارف أن نسبة القوى ليست مُعطى أبداً لن يتربّد ترجيحاً بخوض مغامرة لمعالجة نتائج ضعف الأسد وسقوطه المحتمل بالاستيلاء متواططاً السلاح والتحالف المُذعنين على حكم دولة لم يُعد تفریغها من السلطة وفرض مؤسساتها بكافيين لضمان موقعه وسلاحه فيها بعد اتفاقية النووي الإيراني والزلزال السوري.

معضلة لا حل داخلياً لها. على الأقل الآن.

الحياة

المصادر: